وكيل وزارة المالية لقطاع الشئون المالية والإدارية لـ« الميثاق »:

لا أعباء مالية إضافية أو ضرائب جديدة على المواطنين

■ أكد الدكتور عبدالله المخلافي وكيل وزارة المالية لقطاع الشئون المالية والادارية أن الحكومة لن تفرض أية أعباء مالية اضافية أو ضرائب جديدة على المواطنين. وإنما ستعمل على التوسّع في تحصيل الضرائب بشكل أفقي وليس بشكل رأسي من أجل الوصول إلى القنوات الايرادية التي لم تصل إليها يد الدولة بعد.

وقال الدكتور المخلافي وهو أستاذ العلوم المالية والمصرفية بجامعة تعز في حوار مع "الميثاق" إن الحكومة تعكف حالياً على ترجمة توجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على الواقع العملي سواء فيما يتعلق بإعادة هيكلة الانفاق العام في ظل ارتفاع العجز في الموازنة العامة ، حيث سيتم إعادة النظر في كل إنفاق عام غير ضروري من أجل التخفيف من عجز الموارد . .موضحاً أن هناك التزامات كبيرة جداً أمام الاقتصاد الوطني ، تتمثل في مشاريع البنية التحتية حيث الاحتياج إليها بلا حدود مثل مشاريع الطرق والتعليم والصحة والمياه والكهرباء، وهذه المشاريع تشكل التزامات حتمية أمام الدولة وتتطلب موارد كبيرة جداً، وهنا يظهر التمويل كأول مشكلة، نظراً لأن الالتزامات كبيرة والإيرادات المتاحة للدولة محدودة.

لقاء- جمال مجاهد

الحكومة تعكف على إعادة هيكلة الإنفاق العام تنفيذا لتوجيهات الرئيس

مشاريع البنية التحتية تشكل التزامات حتمية وتتطلب موارد كبيرة جداً

وجّه فخامة الأخ علي عبد صالح رئيس الجمهورية خلال ترؤسه اجتماع الحكومة مؤخّراً، ببذل أقصى الجهود للتعامل مع الوضع الاقتصادي الراهن واتّخاذ إجراءات صارمة تعمل على إعادة هيكلة الإنفاق العام.. كيف تنظرون إلى أهمية توجيهات الرئيس للتغلّب على التحديات التنموية التي تواجهها بلادنا ؟

- اجتماع فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بالحكومة ناقش الأوضاع والقضايا الاقتصادية والتنموية والإدارية بشكل شامل، وجاء في إطار اهتمامات الرئيس بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والوقوف على القضايا التي تمس المواطن والاقتصاد الوطني، ومتابعته المستمرة وحرصه الدائم على الدفع بعملية التنمية والتخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل وتقليص البطالة، وبالتالي شدّد فخامة الرئيس في الاجتماع على ضرورة ترشيد الإنفاق العام وإعادة هيكلته، وتحسين الأداء الحكومي، وهذا فيما يخص السياسات الاقتصادية الكلية. كما حثّ رئيس الجمهورية على تفعيل أجهزة الرقابة ومحاسبة المقصّرين ثم العمل على تنمية الإيرادات غير النفطية والتركيز على قطاعات الثروة السمكية والزراعة والسياحة.

وفي الجانب الإداري والمالي وجّه فخامة الرئيس بتصحيح الأوضاع المالية والإدارية في كافة أجهزة الدولة وبالذات العمل على إنهاء الازدواج الوظيفي وصولاً إلى تفعيل دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الأعمال الإرهابية والتخريبية بما يؤدّي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وبالتالي زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية القادمة إلى اليمن. كما ركّز الاجتماع على ضرورة تحسين بيئة الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين، ومتابعة الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها تجاه بلادنا .

هذه هي القضايا التي ركز عليها رئيس الجمهورية خلال ترؤسه اجتماع الحكومة، وكان الهدف من توجيهاته طبعاً هو كيفية الوصول إلى حقيقة الواقع الاقتصادي في اليمن حتى تستطيع بدء تنفيذ وصفة العلاج اللازم للاختلالات الاقتصادية أو الإشكالات التي تواجه بلادنا، بالإضافة إلى الخروج من حالة التعثّر بما يؤدّي إلى انطلاق الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

وحقيقة الأمر فإن توجيهات رئيس الجمهورية تمثل برنامجاً تنموياً، وهذه ليست المرة الاولى بل لقد بدأ في الإشراف المباشر والمتابعة الحثيثة للاقتصاد منذ عام ١٩٩٥ عندما بادر و طرح ضرورة تغيير السياسات الاقتصادية الكلية بعد ان وصل الاقتصاد الوطني إلى عنق الزجاجة عقب حرب صيف عام ١٩٩٤، وبالتالي كان فخامته هو المبادر إلى الدعوة بضرورة تبنّي اليمن برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

كما يأتي الاجتماع امتداداً لاجتماعاته السابقة لمتابعة الموقف الاقتصادي وبالذات بعد بروز مشكلة ارتفاع الأسعار، وتصاعد إشكالية دعم المشتقات النفطية، والخلل الواضح في سوق صرف العملات الأجنبية وتراجع سعر صرف الريال أمام الدولار.

إعادة هيكلة الإنفاق

باعتقادكم ما الذي تنوي الحكومة فعله لتنفيذ توجيهات الرئيس.. وماهي الحلول الناجعة للاختلالات الاقتصادية القائمة؟

- الحكومة تعكف حالياً على ترجمة توجيهات رئيس الجمهورية في الواقع العملي وخصوصا فيما يتعلّق بإعادة هيكلة الإنفاق العام في ظل ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة، فكل إنفاق عام غير ضروري سيتم إعادة النظر فيه من أجل التخفيف من عجز الموارد. من جهة أخرى سيتم العمل على زيادة الحصيلة من الإيرادات العامة بشكل أفقي وليس بشكل رأسي . أكد على هذا لان كثيراً من المواطنين يتحدّثون عن زيادة الضرائب أو ان إلغاء الدعم سيؤدّي إلي زيادة الأعباء المالية عليهم، لكن التوجهات الحكومية لا تسعى إلى زيادة الأعباء المالية على المواطنين وإنما التوسع في الضرائب أي في تحصيل الإيرادات العامة بشكل أفقي.

الموارد محدودة

كيف تشخّصون مشكلة الاقتصاد الوطني ؟

- الاقتصاد الوطني مثله مثل أي اقتصاد نام، اي أنه في بداية مشواره التنموي، ومشكلته أن الإنفاق العام الذي يشكّل التزامات عامة على الدولة يكون بالضرورة أكبر من الإيرادات العامة. الاقتصاد النامي عادة تكون موارده محدودة أما التزاماته فهي غير محدودة، وهذا هو لب المشكلة الاقتصادية بشكل عام ليس في اليمن فقط وإنما في الدول النامية.

إذاً نحن أمام مشكلة، فقد تكون الموارد موجودة في الاقتصاد اليمني وهذا ما يتم المحافظة عليه، ولكن هناك موارد اقتصادية عدة في اليمن سواء في باطن الأرض أو فوق سطحها. هناك التزامات كبيرة جداً أمام الاقتصاد ، تتمثّل في مشاريع البنية التحتية حيث الاحتياج إليها بلا حدود مثل مشاريع الطرق والتعليم والصحة والمياه والكهرباء، وهذه المشاريع تشكّل التزامات حتمية أمام الدولة وتتطلب موارد كبيرة جداً، وهنا يظهر التمويل كأول مشكلة، نظراً لأن الالتزامات كبيرة والإيرادات المتاحة للدولة محدودة.

وعندما نقول إن على الدولة أن تعمل على توسيع الإيرادات العامة بشكل أفقي وليس رأساً حتى لا يكون هناك أي أعباء مالية جديدة على المواطنين أو فرض ضرائب جديدة عليهم، حيث أن فرض الضرائب الجديدة بشكل أفقي يعني الوصول إلى القنوات الإيرادية التي لم تصل إليها يد الدولة بعد. ربما تؤثّر الضرائب الجديدة على المواطنين، ولكن الجهد الضريبي في اليمن لا يزال أقل من نظيره في البلدان العربية فما بالك بالبلدان المتقدّمة. المشكلة الأولى التي نعاني منها هي مشكلة وجود فجوة تمويلية وهذه الحالة ليست مقتصرة على اقتصادنا فقط بل تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية.

الحكومة ووفقاً للتوجّهات التنموية للقيادة السياسية تعمل جاهدة منذ وقت مبكّر على العمل على الوفاء بالتزامات الإنفاق العام تجاه مشاريع البنية التحتية في مختلف مجالات الاقتصاد على الرغم من القصور الواضح في الإيرادات العامة للدولة، ومن هنا برز العجز في الموازنة العامة للدولة.

التغيّرات التي ادت الى انخفاض الريال مقابل الدولار ليس له مبرّر اقتصادي واحد

هذه هي القضية الأولى..

القضية الثانية تتمثّل في فوارق أسعار الصرف وهي أيضاً ليست مشكلة خاصة بالاقتصاد اليمني وإنما تحدث في كل الاقتصاديات المتقدّمة والنامية، والمطلوب فقط هو كيف ندير الأزمة في هذه السوق، وببساطة فإن السلطة النقدية ممثّلة في البنك المركزي هي المعنية بحل المشكلة أو إعادة سوق الصرف إلى نقطة التوازن.

حقيقةً التغيّرات التي حدثت في أسعار الصرف وانخفاض الريال مقابل الدولار في الفترة الماضية ليس له مبرّر اقتصادي واحد، وبالتالي فإن الوضع يحيلنا إلى أن هناك أمراً غير اقتصادي أو غير طبيعي يحدث، متمثّلاً طبعاً في المضاربة على سعر الدولار، والتي أدّت إلى استنزاف جزء من الاحتياطي في البنك المركزي وبالتالي الإضرار بمركز العملة الوطنية..

لكن عندما تدخّلت الدولة في الموضوع لاحظنا تحسّن الريال مقابل الدولار ووصل إلى ٢١٨ ثم ٢١٥ ريالاً، بعد ان كان قد بلغ أكثر من ٢٥٥ ريالاً.

الآن الأمور تحت السيطرة خاصةً أن البنك المركزي تدخّل بقوة واعتمد آليته المؤسسية المتمثّلة في ضخ الدولار إلى البنوك التجارية ناهيك عن توجيهات فخامة الرئيس وتشديده وتأكيده على أن الدولة ستحاسب كل من يتسبب في المضاربة وكل من لم يلتزم بتعليمات السياسة النقدية.

التزامات الدولة المالية كبيرة والموارد محدودة

دعم خليجي

تعوّل بلادنا كثيراً على دعم دول مجلس التعاون الخليجي للتنمية واستيعاب العمالة اليمنية في أسواقها.. ماذا تتوقّعون خلال الفترة القادمة؟

- عندما يتم التنسيق بين القيادات السياسية في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي لدعم التنمية في بلادنا ومساعدتها للتغلّب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها فإن دول المجلس لا تتردّد أبداً في تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة.

وأتوقّع في الفترة القادمة أن تتسارع الخطى لتعزيز أطر التعاون المشترك بما يساهم في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المموّلة من دول مجلس التعاون والصناديق والبنوك الإقليمية، وإدماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول المجلس، وتسهيل استيعاب العمالة اليمنية في دول المجلس، وتنشيط التواصل بين القطاع الخاص اليمني والقطاع الخاص الخليجي بهدف زيادة تدفّق الاستثمارات الخليجية إلى اليمن.

وتؤكّد الأرقام أن إجمالي التعهّدات التمويلية الحالية لدول مجلس التعاون والصناديق الإقليمية بلغ حوالي ٣,٧ مليار دولار لمشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠، وتم تخصيص حوالي ٣,٢ مليار منها حتى الآن وبنسبة ٨٦٪ من إجمالي التعهّدات، موزّعةً على أكثر من ستين مشروعاً وبرنامجاً تنموياً تم الاتفاق عليها بين الجانبين اليمني والخليجي، وتشمل تمويل مشاريع لإنتاج الطاقة الكهربائية، والطرق والموانئ والمطارات، وبناء وتأهيل عدد من المستشفيات، وبناء وتجهيز معاهد التعليم الفني والتدريب المهني، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، وغيرها.

كما انضمّت اليمن إلى لجنة رؤساء أجهزة البريد في دول المجلس، وذلك بالإضافة إلى المنظّمات الثماني التي سبق أن انضمت إليها وهي هيئة التقييس ، ومنظّمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة المحاسبة والمراجعة ، وجهاز تلفزيون الخليج، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ومجلس وزراء الصحة في مجلس التعاون، ومجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، ودورة كأس الخليج العربي.

هل تؤيّد حصول اليمن على دعم خليجي مباشر للموازنة العامة للدولة لتغطية العجز الحاصل الذي يصل إلى ١٠٪؟

- أؤيّد دعم مشاريع التنمية وليس دعماً نقدياً مباشراً، بحيث يتم تحديد المشاريع ذات الأولوية الوطنية الأولى، ثم توجيه المساعدات القادمة سواء من دول مجلس التعاون الخليجي أو الدول والمنظّمات الدولية والإقليمية المانحة، لتمويل هذه المشاريع التي تتمثّل في مجالات الطرق والتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها.□

تدخّل البنك المركزي أدّى إلى تحسّن سعر الريال مقابل الدولار

معركتنا ضد الإرهاب

استهداف رجال الأمن في بلادنا من قبل عناصر الارهاب اشبه بالسيناريو الذي تنفّذه القاعدة في العراق- فطالما نجد الارهاب القاعدي يواصل باصرار استهداف رجال الامن وبصورة تكاد تكون شبه يومية فالهدف من ذلك هو اضعاف اجهزة الأمن وشل حركتها باعتبار ذلك يمثل الارضية القوية والصلبة للارهاب حتى تكون اكثر قدرة على التحرك ونشر الخراب والدمار في كل مكان دون عائق ورادع يضع حداً لجرائمها التي بلغت حدوداً لاتطاق..وبما أن هذا السيناريو الارهابي غدا واقعاً في بلادنا من خلال الاستهداف لرجال الامن فانه يتوجب على أجهزتنا الأمنية ان تعيد النظر في برامجها وخططها الحالية بالصورة التي تفوت على القاعدة الفرصة وتفشل مخططاتها بما يجنب رجال الامن الوقوع في مصيدة الإرهابيين التي باتت اهدافهم واضحة وهي كما اشرنا هي شل حركة اجهزة الامن حتى تحقق اهدافها التدميرية..نقول ذلك من منطلق ان التطورات الراهنة وحجم الخسائر التي تتكبدها بلادنا على صعيد رجال الامن الذين يسقطون في ميادين الشرف والواجب تحتم اعادة النظر في كل الخطط الامنية وباعلى درجات المهنية والاستفادة من التجارب في هذا الصدد ونحن على ثقة من قدرة اجهزتنا الامنية في التعامل مع الخطر الارهابي بالصورة التي تحجم نشاطهم وتعيق تحركاتهم واستباق كل ذلك بعمليات نوعية بما يعزز من الاداء الامني ويجعله اكثر فاعلية في حماية الوطن والمواطنين وكل المكتسبات، ولكون الاجهزة الامنية ورجالات الامن يمثلون اليد الطولى لحماية الامن والاستقرار والقوة التي يعول عليها في مواجهة القاعدة فان تعزيز الاجهزة الامنية بكافة الامكانات يمثل الضمانة الحقيقية التي تجنب الوطن شرور اعمالها الاجرامية العائقة لعملية التنمية ومناخات البناء والتشييد والازدهار وذلك الطريق الوحيد والامثل الذي يمكن من خلاله المواطنين وكل محبي اليمن والغيورين عليه الطمانينة لحاضره ومستقبله..واذا كانت القاعدة وباعمالها الارهابية تعتقد اليوم انها وباستهدافها لرجال الامن ستحقق اهدافها فانها مخطئة في تقديراتها فالأجهزة الامنية ستظل لها بالمرصاد في اطار سلسلة من العمليات التي استهدفت اوكارها وضربها في معاقلها في اكثر من مكان بالاضافة الى تلك النجاحات التي استطاعت ان تحققها في فترات وجيزة على صعيد مكافحة الارهاب لايمكن لاعمال القاعدة الاخيرة ان تحجبها عن ضوء الشمس باعتبارها مازالت تمثل ضربات موجعة لها ولقنتها دروساً بليغة كبدتها خسائر فادحة وهي دروس لم تستفد منها عناصر القاعدة التي تحاول اليوم- عبثاً- التقليل من شان فاعلية الاجهزة الامنية وقدرتها على مواصلة انجازاتها الايجابية كما أن القاعدة من خلال استهدافها للأمن لا تعبر عن شيء سوى أنها تقوم بردة فعل للضربات الموجعة التي تلقتها وهي ضربات جعلتها تستشعر الخطورة التي تواجهها والمتمثلة في فاعلية الأمن ويقظته العالية.واذا كان هناك اطراف عربية وغير عربية تحاول حالياً عن طريق أبواق إعلامية خدمة القاعدة في بلادنا بصورة غير مباشرة فان ذلك التهويل لايمكن له وفي اطار الرؤية الثاقبة لاهدافه ومدلولاته الا ان يكون فعلاً هستيرياً يخدم القاعدة وكل من يقف وراءها من معدي سيناريوهات التآمر على اليمن واستهداف تطلعاته في بلوغ المستقبل الافضل.

فالتضخيم الإعلامي قد جانبت الحقيقة الواضحة والجلية والتي شكلتها ارادة وأصرار الأجهزة الامنية على القيام بواجباتها في مكافحة الارهاب بكل ما لديها من امكانات واستطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة على هذا الصعيد لاينكرها الا جاحد او مزايد.

وباعتبار ان الفاعلية المستمرة للأجهزة الامنية في مواجهة الارهاب قد جعلها تواجه اخطار الاعمال الارهابية كردة فعل فان ذلك لاينقص من معنويات وقدرات هذه الاجهزة التي مازالت تحتاج الى المزيد من الدعم والامكانات ولما من شأنه اختصار الزمن للقضاء على القاعدة وكل تأثيراتها وتداعياتها.

وذلك لاريب تعبر عنه بلادنا بثقة عالية من خلال تأكيدها المستمر مع كل حملة إعلامية تهدف إلى تضخيم تنظيم القاعدة وتقديم صورة على عكس الواقع او تحاول التهوين من قدرات وانجازات الاجهزة الامنية في بلادنا.

ان هذه التأكيدات الصريحة جميعها لم تكترث بها مطابخ الحملات الاعلامية المشبوهة التي نجدها تزيد في تشويشها للحقائق وتذهب بعيداً بصورة تثير الاستغراب والاندهاش لدى كل المهتمين والمتابعين للشأن اليمني خاصة على صعيد مكافحة الارهاب.

واذا كانت هذه الحملات الاعلامية المشبوهة والمتجردة تماماً من الموضوعية والمنطق قد تستطيع بين الحين والآخر احداث التشويش تهدف الى شغل الرأي العام اليمني والعربي عن حقيقة ما يدور في بلادنا وهو شغل يحاول عبثاً صرف الانظار عن الحقائق بصورة تخدم القاعدة نفسها لكون اعمال التشويه الاعلامية تخلف تلبدات ليس على المشهد اليمني بل وعلى موقف المجتمع الدولي الشريك لبلادنا في معركة الارهاب، مثل الحديث عما إذا كانت هذه بداية لتمهيد التدخل الأمريكي وهو أمر خطير.واذا كانت هذه المحاولات قد احدثت معطيات جديدة تعوق المعركة الراهنة على صعيد الارهاب وهو ما يتوجب على المجتمع الدولي وكافة القوى الفاعلة فيه وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يسمح بمثل هذا التشويش وأن يعمل على مختلف آلياته السياسية والاعلامية لدعم بلادنا في تعزيز حربها ضد الارهاب لا الاسهام غير المباشر في إعاقة معركته ضد الإرهاب وخلق منغصات الجميع في غنى عنها، بالإضافة إلى العمل على رفع مستوى التعاون الفني المتمثل في مد الاجهزة الامنية بالمزيد من الامكانات والمعدات والآليات ورفع مستوى مهاراتها ومعارفها بصورة كبيرة حتى تزيد الاجهزة الامنية من وتيرة ادائها في مواجهة الارهاب باعتبار ما حققته بلادنا من انجازات في الميدان يحسب للمجتمع الدولي.

وخلاصة ان الهالة الاعلامية ومحاولات تضخيم القاعدة في بلادنا والتي تظهر بين الحين والآخر وما تفرزه من تفسيرات وتحليلات اكدت الايام بانها لاتخدم إلا القاعدة وتفتقد لأبسط ابجديات الموضوعية والمنطقية.

وسنظل نتساءل عن الاسباب والدوافع التي تقف وراء هذا التضليل الإعلامي وتدفع بها كلما اشتد ضرب القاعدة ورغم عن كل ذلك فإن المعركة اليمنية ضد الارهاب ستظل مستمرة محققة اهدافها بالرغم من هذا العبث الاعلامي باعتبار هذه المعركة تنطلق من قناعات اليمنيين حكومة وشعباً وتعبر عن استشعار عال بالمسئولية الوطنية وباهمية المشاركة الى جانب المجتمع الدولي من أجل مكافحة الارهاب ووضع حد له.. خدمة للأمن والسلام العالميين.□

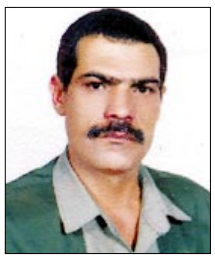

يحيى نوري

أمام جرائم المجرمين

شباب « تومورو » ينتصرون لعابر السبيل

زكريا بامحيمود - تريم

■ أطلقت مجموعة «شباب تومورو» الشبابية بتريم - الجمعة- أولى حملاتها التطوعية «حملة إفطار عابر سبيل» وذلك بتوزيع وجبة إفطار للصائم تشمل على التمر مع بعض الأكلات الخفيفة والماء.

واستهدفت الحملة المارة الذين أدركهم وقت الإفطار في الطريق، حيث شارك في هذه الحملة- التي تعد الأولى من نوعها في مدينة تريم- مجموعة من الشباب المتطوعين، والذين تفرقوا قبل آذان المغرب بدقائق على مداخل المدينة ووزعوا مالديهم من إفطار..هذه المجموعة الشبابية تستحق الدعم والاهتمام، خاصة وأنها تخدم عابر السبيل وتنتصر لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، بعد أن أصبحت عناصر الانفصال والمخربين والإرهابيين يسفكون دماء عابر السبيل في مناطق أخرى.□

باحث يمني ضمن أفضل ٢٥ بحثاً عالمياً

■ صنفت مجلة «علم السطوح التطبيقية» المتخصصة في نشر الأبحاث العلمية المتميزة في مجالات علوم وهندسة المواد على مستوى العالم بحثاً تقدم به الباحث اليمني قاسم أحمد درموش بأنه أتى ضمن أفضل ٢٥ بحثاً عالمياً.

البحث العلمي كان في مجال «النانوتكنولوجي» كجزء من رسالة الماجستير للباحث الذي يدرس في جامعة الملك فهد للمعادن، ويستفاد منه في كثير من التطبيقات العلمية ومنها زيادة كفاءة الخلايا الشمسية والمجسمات الغازية إضافة إلى تنقية مياه الشرب من العناصر الملوثة والسامة وغيرها من التطبيقات التي لايزال فريق البحث في مرحلة دراسة اكتشافها.□

أنشطة متنوعة لقطاع الشباب بفرع المؤتمر ذمار

■ تتواصل لليوم السابع على التوالي فعاليات النشاط الشبابي الثقافي والرياضي الرمضاني الحادي عشر ١٤٣١هـ والذي تنظمه دائرة الشباب والطلاب بفرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار وبمشاركة شبابية وطلابية وجماهيرية واسعة.. وأكد هلال ابراهيم المشرع رئيس اللجنة المنظمة مسئول دائرة الشباب والطلاب ان النشاط لهذا العام يمتاز بتنوع فقراته ويتضمن العديد من الانشطة والبرامج منها المسابقات الثقافية.. لفئتي «الشباب- الفتيات» عدد (٢٤) فريقاً لكل فئة والانشطة الفردية إضافة الى الفقرات الترفيهية والتوعوية والمشاركات الفنية والابداعية ومسابقات القرآن الكريم .□